العرب
السبت 2021/08/07
السنة 44 العدد 12141

إما الديمقراطية وإما جماعة الإخوان المسلمين

فاروق يوسف
كاتب عراقي

أمران لا يلتقيان ولا يتفقان ولا يتوافقان ولا ينسجمان. الديمقراطية تحدّ من حركة جماعة الإخوان المسلمين وتقيدها بالقوانين وتضعها تحت رقابة المجتمع. والجماعة تزيل الديمقراطية من الوجود وتمحوها ولا تترك لها أثرا إذا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا. أما أن تدافع الجماعة عن الديمقراطية فتلك حيلة تحافظ من خلالها على مكتسباتها التي تستعملها في فرض شريعتها على المجتمع الذي يتحول تحت حكمها تدريجيا إلى كيان مسلوب الإرادة.

الديمقراطية بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين هي سلاح تستعمله من أجل أن يبدو وجودها في الحياة السياسية طبيعيا غير أن من بين العوامل التي تجعل وجودها شاذا وسط الأحزاب الأخرى أن الجماعة لا تطرح برنامجا وطنيا للتغيير بقدر ما ترغب في تغيير المجتمع من خلال الانحراف به عن مبادئه الوطنية الثابتة. إنها تعمل على تزوير المجتمع مثلما عملت دائما على تزوير عقول الناخبين وهو ما فعلته في مصر وتونس بشكل لافت.

هل يُعقل أن يحكم الإخوان دولة مدنية؟ أمر لا يقبله العقل ولا يتماشى مع مبادئ الجماعة فمَن يرفع شعار «الحكم لله» لا يمكنه القبول بدولة تُحكم وفق قوانين وضعية

المدافعون عن الجماعة يرفعون الديمقراطية شعارا لهم. وهو شعار مضلل. لو لم يصطدم الإخوان بالديمقراطية في الحياتين السياسية والعامة لما تعرضوا للغضب الشعبي ولما طردوا بعد سنة حكم يعتبرها المصريون أسوأ سنة مرت عليهم في تاريخهم المعاصر. لقد أخرجت الجماعة في تلك السنة كل ما في كيسها من أفاعٍ وصارت تصادر الحريات على مختلف الجبهات.

لم تكن مصر ولا شعبها مستعدين لتحمل فنون التجريب الإخواني لذلك انقلب المزاج الشعبي مما أدى إلى سحب الشرعية من ممثل الجماعة في الرئاسة محمد مرسي الذي لم يكن رئيسا بل دمية بيد المرشد. تحرك الشعب في إطار ديمقراطي لم تكن الجماعة على استعداد للقبول به لأنه لا يخدم مصالحها. كانت الديمقراطية سلّمها إلى الصعود إلى السلطة وليس مطلوبا أن يستمر الشعب في ممارسة حياته في إطار ديمقراطي.

ديمقراطية الإخوان هي انتخابات تقودهم إلى السلطة. بعد ذلك تبدأ الإصلاحات سعيا وراء قيام الدولة الدينية. هل يُعقل أن يحكم الإخوان دولة مدنية؟ أمر لا يقبله العقل ولا يتماشى مع مبادئ الجماعة. فمَن يرفع شعار "الحكم لله" لا يمكنه القبول بدولة تُحكم وفق قوانين وضعية. فعلى سبيل المثال لا يمكن أن يكون هناك في إيران ولي للفقيه تجتمع في يده كل خيوط السلطة وفي الوقت نفسه هناك دولة مدنية تخضع للقوانين الأرضية.

هناك انتخابات دورية تُجرى في إيران ولكن ذلك لا يعني أن هناك حياة ديمقراطية. ففي الحياة الديمقراطية يكون الشعب هو مصدر كل السلطات أما في إيران فإن الرئيس المنتخب لا يمارس وظيفته ما لم يحظ بموافقة الولي الفقيه الذي هو المرشد الأعلى. لقد سعى الإخوان إلى أن يقيموا النموذج المقابل في مصر. فالمرشد الإخواني كان هو الحاكم الفعلي طوال السنة التي حكم فيها محمد مرسي مصر.

حتى اللحظة هناك مَن يدافع عن شرعية حكم الرئيس الراحل محمد مرسي بحجة أن الرئيس عبدالفتاح السيسي قام بتحريض الشعب عليه تمهيدا لانقلابه. إنه لعب على الحقائق فإذا كان هناك انقلاب فإنه انقلاب الشعب على الإخوان بعد أن افتضحت حقيقتهم وحقيقة ما يرغبون في القيام به من خلال السلطة.

مارس الشعب المصري حقه في الديمقراطية وطرد الإخوان. بعدها أنفقت المليارات من الدولارات على الإعلام من أجل تسليط الضوء على مظلومية الإخوان وإعادتهم إلى السلطة. كل ذلك لم يجد نفعا.

كل تلك الحقائق كانت واضحة في عقل راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة وهي فرع جماعة الإخوان في تونس. لذلك فإنه لم ينسقْ وراء دعايات الديمقراطيين الذين يدافعون عن حركته التي انقلب عليها رئيس الجمهورية قيس سعيد. فبعد أن رحّب الشعب مسرورا بالإجراءات التي اتخذها سعيد لا يقبل الرجل الثمانيني بأن يضحك على نفسه. لقد انتهى عصره. لن ينقذه أحد من دعاة الديمقراطية. إنه يفكر بنجاته الشخصية.

الغنوشي ليس ديمقراطيا وإن كان أكثر قادة الإخوان لعبا على المفاهيم السياسية الحديثة ويُقال إنه الأكثر مكرا ودهاء وإن كنت أشك في ذلك. غير أنه من المؤكد أن الرجل باعتباره إخوانيا كان يفكر في أن هناك دولة ستهب لنجدته وتنقله سالما إلى واحد من فنادقها. في جزء منه كان توقعه صحيحا لكن تحقيقات التمويل الخارجي لا تسمح بسفر المعنيين بالتحقيق إلا بعد أن تنتهي التحقيقات.

ليست الديمقراطية في تونس في خطر. لقد هُزمت حركة النهضة وبان هزالها على المستوى الشعبي. المضحك في الأمر أن الديمقراطيين يدافعون عن حركة تخلى زعيمها وأعضاؤها عن الدفاع عن سيرتها الأولى في الحكم.

تونس.. البلد الذي أنهى عصر الأحزاب

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

هل تتحول تونس، هذا البلد المتوسطي الصغير القابع على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، إلى مقبرة للأحزاب والأيديولوجيا؟

مثلما كانت تونس سباقة في إطلاق ثورات الربيع العربي (هكذا يطلق عليها) قبل عشر سنوات، كانت سباقة قبل 175 عاما، في الإعلان عن إلغاء الرق والعبودية.

في الثالث والعشرين من يناير 1846 أقر أحمد باشا باي، وهو عاشر البايات الحسينيين بتونس، إلغاء الرق والعبودية بالبلاد. سبقت تونس بهذا القرار الولايات المتحدة وفرنسا، حيث سجلت تجربتها في ذاكرة العالم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مكرسة بذلك ريادتها على الصعيدين العربي والإسلامي في تبني قيم الحداثة.

وسبقت تونس في ثورتها الطلابية، التي اندلعت خلال شهر مارس 1968، الثورة الطلابية في فرنسا التي اندلعت خلال شهر مايو من العام نفسه.

فهل تكون تونس اليوم في طريقها إلى إنجاز جديد، ويسجل لها التاريخ أنها البلد الذي سبق دول العالم في إنهاء عصر الأحزاب؟

من يصدق أن البلد الذي كان دائما معبرا للحضارات، سيترك بصمات لا تنسى على التاريخ البشري.

شبعنا سياسة وشبعنا أيديولوجيا، هذه هي رسالة التونسيين للأحزاب السياسية، التي عجزت عن تلقفها من اللحظة الأولى، فراحت تندب الديمقراطية.

النهضة كانت في طليعة النذّابين. والسبب ببساطة أن السلعة الوحيدة التي حاولت تسويقها خلال عشر سنوات هي الأيديولوجيا، ولا شيء غير الأيديولوجيا.

بالطبع لم تكن النهضة الوحيدة التي رفعت شعار "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان" وأطعمت التونسيين على مدى عشر سنوات شعارات وأيديولوجيا. اليسار أيضا رفع الشعار نفسه. ولم يحرج بتقديم النصيحة للتونسيين بتناول البسكويت عندما يشح وجود الخبز. هكذا تفكر النخب، خاصة عندما تشتم رائحة الحكم.

التفاف التونسيين حول سعيّد حير العالم، الذي سرعان ما تلقف رسالة الشارع التونسي، وزلزل الأحزاب التونسية ليكتفي معظمها بالصمت وبعض الهمهمة والغمغمة وهو يرى التفاعل الإيجابي الدولي مع الرئيس سعيّد.

النهضة استفاقت متأخرة، احتاجت إلى عشرة أيام كانت كفيلة بأن "تهز تونس". ما حدث في تونس هزّ العالم. وقد يتحول إلى أول مسمار يدق في نعش الإسلام السياسي.

ظن زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي أن بمقدوره تسويق بضاعته القديمة بين التونسيين، فخرج معارضا يتّهم الرئيس بخرق الدستور، الذي حوله إلى كتاب مقدس، واصفا ما قام به من إجراءات بـ"الانقلاب". التونسيون ردوا عليه: فليكن.

عندما أضرم محمد البوعزيزي النار في نفسه مفجرا الثورة، لم يفعل ذلك دفاعا عن الديمقراطية ورفضا لانقلاب، بل دفاعا عن مصدر رزقه وحقه بالعمل.

انقلاب، وليكن. ما قام به قيس سعيد هو وضع حصان الاقتصاد أمام عربة السياسة. هو دفاع عن حق التونسيين في أن يعيشوا حياة كريمة. حتى لا يخرج من بينهم ألف بوعزيزي.

وبعد سنوات من الغضب الشعبي المتصاعد من الأحزاب السياسية بسبب الركود الاقتصادي والفساد والشلل السياسي، بدا أن إعلان سعيد المفاجئ في الخامس والعشرين من يوليو يحظى بشعبية كبيرة في البلاد.

أدرك الغنوشي الحقيقة، فلم يجد حرجا في الالتفاف 360 درجة، ونشرت صفحة النهضة تصريحات له الأربعاء تضمّنت لهجة مغايرة قال فيها "يجب علينا أن نحول إجراءات الرئيس إلى فرصة للإصلاح". ولكنه أضاف "يجب أن تكون مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي".

لم يستطع الغنوشي التخلي عن عكاز الديمقراطية. مثله في ذلك مثل الأحزاب اليسارية التي صمتت عن الحق رغم أن المفروض بها أن تكون في طليعة المدافعين عن حقوق العمال والفقراء والفئات المهمّشة، وأن تنتصر لدكتاتورية البروليتاريا وسيطرتها السياسية والاقتصادية على وسائل الإنتاج.

الديمقراطية نفسها شكل من أشكال الدكتاتورية؛ إنها دكتاتورية الأغلبية. وهي أولا وأخيرا ممارسة إنتاجية واقتصادية قبل أن تكون ممارسة سياسية، وبوصفه ممثلا للأكثرية، من واجب قيس سعيد أن يحكم بما يحقق مصالح تلك الأغلبية التي أوصلته إلى الحكم.

الديمقراطية بوصفها ممارسة سياسية تنتهي بإقفال صناديق الاقتراع وفرز الأصوات. لتبدأ بعدها مرحلة الحكم، أي العمل على تحقيق مصالح الأغلبية.

ماذا حدث في تونس وأودى بها إلى الفشل؟

الرئيس التونسي قيس سعيد امتلك الشجاعة لينهي لعبة الدجاجة والبيضة ويحكم مفوضا من الشعب وباسم الشعب الذي ملّ لعبة الديمقراطية بعد أن حولتها الأحزاب إلى مجرد جدل سياسي ونخبوي عقيم

بدلا من ممارسة الحكم وتحمّل المسؤولية تحوّلت الديمقراطية في تونس إلى مجرد لعبة تتلهى بها الأحزاب، وتحقق بها بعض الأطراف مصالحها الخاصة وتعيث في الأرض فسادا.

الجميع مسؤول، والجميع يتنصل من المسؤولية، كل يلقي باللوم على الآخر. وبدلا من أن تحقق الثورة مطالب البوعزيزي، دخلت الأحزاب في جدل عقيم حول من يحكم ومن ينفذ. من الدجاجة ومن البيضة؟

قيس سعيد امتلك الجرأة والشجاعة لينهي لعبة الدجاجة والبيضة، وخرج ليقول أنا من يحكم مفوضا من الشعب وباسم الشعب الذي ملّ من لعبة الديمقراطية، بعد أن حولتها الأحزاب إلى جدل نخبوي عقيم.

التف التونسيون حول قيس سعيد، لأنه امتلك الشجاعة وتقدم الجميع لتحمل المسؤولية، ويا لها من مسؤولية.

في المقابل انفضّ التونسيون عن الأحزاب، لأنها هربت من تحمل المسؤولية مكتفية ببعض الامتيازات.

ما كان ذلك كله ليحدث، لولا اختراع جديد في العقدين الأخيرين غيّر العالم كما نعرف؛ ثورة الاتصال والتواصل الاجتماعي. ليتحول كل فرد في المجتمع إلى حزب.

بدقائق أو ساعات معدودات يمكن أن تتشكل أي جماعة تحت أي مسمى وتحت أي شعار، لم يعد الأمر يحتاج إلى مطابع سرية، كل ما يتطلبه الأمر هاتف ذكي وخط إنترنت.

الإنترنت، ومعها وسائط التواصل، محكومة اليوم بالأصوات الشابة. هل هناك بين الأحزاب التونسية حزب تقوده أصوات شابة؟

استطاع قيس سعيد أن يقرأ التغيرات التي حدثت وتحدث من حوله، وأكاد أجزم بأن الأعوام القادمة ستحمل إلينا أخبارا عن فوز رؤساء في أوروبا والولايات المتحدة مستقلين، لا ينتمون إلى أي من الأحزاب الكبرى التي احتكرت الحكم وتناوبت عليه في ما بينها؛ في لندن، يتناوب العمال والمحافظون على السكن في 10 داوننغ ستريت، وفي واشنطن يتناوب الجمهوريون والديمقراطيون على السكن في البيت الأبيض.

سبقت تونس العالم في إلغاء العبودية والرق وسبقت فرنسا في ثورتها الطلابية، وقادت التغيرات التي عمت الدول العربية منذ عشر سنوات.

اليوم، تونس في طريقها إلى إنجاز جديد. قريبا سيسجل لها التاريخ أنها البلد الذي سبق دول العالم في إنهاء عصر الأحزاب والأيديولوجيا ودقّ أول مسمار في نعش الإسلام السياسي.

حينها سأقول وبصوت مرتفع: ألم أقل لكم.